قوة حماية المنشآت في وزارة الموارد المائية تتظاهر ضد الإساءة الى شخص الرسول الكريم

بغداد/ المدى

اعلنت قوة حماية المنشآت في وزارة الموارد المائية التظاهر السلمي احتجاجاً على الاساءة الموجهة الى شخص الرسول الاعظم محمد (ص).

وقال مصدر في قوة الحماية: إن الاعتصام الذي بدأ امس امام مبنى الوزارة يتخلله اضراب عن الطعام في حالة عدم تحقيق مطالب المتظاهرين وهي قيام الوزارة بقطع العلاقات والتعاملات مع دولة الدنمارك ونشر ذلك في وسائل الاعلام المختلفة واستنكار الوزارة لما قامت به الصحف الدنماركية من الاساءة الى شخص الرسول الكريم.

وقد شهدت (المدى) حالة الغضب التي انتابت منتسبي قوة الحماية خلال اعتصامهم مؤكدين في شعاراتهم التي رفعوها ان ما نشرته الصحف الدنماركية هي اساءة ليس فقط للاسلام ممثلاً بشخص الرسول الكريم وانما إساءة للانسانية وللقيم الدينية وأكدوا في لقاءات مع (المدى) ان الرسول الكريم محمد (ص) حمل رسالته لكل شعوب العالم وليس للمسلمين فقط فبهذا تكون الاساءة هي لكل قيم البشرية التي تدعو الى السلام والمحبة.

أمين بغداد يتهم القوات الأمريكية بهدر الأموال العامة

بغداد/ المدى

أتهم امين بغداد القوات الامريكية بهدر الأموال العامة والاستهانة بأرواح المواطنين جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده الامين (صابر العيساوي) مع المدراء العامين للدوائر البلدية تم خلاله عرض موضوع الخطوط السريعة للشوارع وحالة الفوضى في حركة السير نتيجة لاتلاف العوارض الحديدية التي تقوم بها بعض الوحدات العسكرية الامريكية العاملة في بغداد.

واضاف امين بغداد (ان الجهات الامريكية تقوم باحالة رفع هذه العوارض الى مقاولين محليين مما يتسبب في هدر الاموال العامة والاستهانة بأرواح المواطنين، مما اضطر الامين الى الايعاز بمعاقبة هؤلاء المقاولين وحجزهم، الا ان الجانب الاميركي يتدخل ويطلق سراحهم.

في حديث لـ(المدى) :

محمد بحر العلوم: أنادي بالاستحقاق الوطني.. وأؤيد مجلساً للحكماء

بغداد/ المدى

برغم نبرة الحزن والألم التي طغت على حديث سماحة السيد محمد بحر العلوم لـ(المدى)، الا انه لم يستطع الا ان يطل بنظرة امل وثقة بالمستقبل.

هكذا ابتدئ الحديث مع السيد الذي عرف بأنه واحد من أبرز وجوه المعارضة العراقية في مقارعة الدكتاتورية، ثم عرف بعد سقوط الطاغية بأنه واحد من أشد رجال الدين في الدفاع عن مستقبل ديمقراطي حر سواء في عمله عضواً في مجلس الحكم، او ما بعد هذا المجلس.

قال بحر العلوم: أنا غير متفائل من ان الوضع العراقي سوف يسجل لوناً ديمقراطياً كان قد انتظره الشعب طويلاً.. لكنني لا أعدم الامل في ذلك. لابد من الوصول الى ديمقراطية بناءه.

يعتقد بحر العلوم ان الديمقراطية (ليست مضغة احلام يلوك بها اللسان في وقت الحاجة) هكذا اجاب حين سألناه عن تقييمه للتجاذبات السياسية القائمة الآن بين الاطراف العراقية المختلفة، وعما إذا كانت هذه التجاذبات ستفضي الى بناء قاعدة جيدة للديمقراطية، يوضح سماحة السيد رأيه بالقول : (لقد عاش العراقيون منذ بداية ما سمي بالحكم الوطني تحت وطأة غياب الديمقراطية، وحين اطل العهد الجمهوري رأينا ان كل انقلاب يؤدي الى ماهو أسوأ حين بقي العراق يترنح في إطار الانقضاضات العسكرية الوحشية لقد استمر الوضع بصيغة الطائفية او العنصرية او القومية او الدينية حتى هذا الوقت) ويضيف: (ان الجميع يتلمض بالديمقراطية ويعتقد ان عهده مثل جيد في الديمقراطية ولكن الديمقراطية براء من ذلك).

يرى بحر العلوم (ان الديمقراطية ليست مسألة ايحائية، الديمقراطية قيم قائمة على التربية والاخلاق وهذا ما يتطلب التوعية والمعالجات النفسية والاجتماعية حتى يستطيع الانسان العراقي قبول الرأي الآخر، ويوفر للآخرين حصة في تشخيص مصالح الوطن والناس)، معقباً على ذلك بالقول: (إن التمني في أن تكون الديمقراطية سائدة شيء... وممارسة الديمقراطية شيء آخر).

سألنا سماحة السيد، بفعل تجربته في مجلس الحكم، عما إذا كان البناء الذي جرى خلال فترة المجلس وصياغة قانون إدارة الدولة، ومن ثم الدستور الدائم يهيئ لتفاعل ديمقراطي صحيح في إدارة السلطة وفي العلاقة بين السلطات المختلفة فأجاب: (لعل الجميع ممن وصلوا الى السلطة، بدءاً من مجلس الحكم حتى اليوم وحتى الغد اراهم واتخيلهم يتمنون الديمقراطية ولكن الممارسات في الأعم الأغلب لاتوحي بانها تعبر عن ديمقراطية، وانما تعبر عن توجهات خاصة، تعود باجتهادات خاصة وهذه ليست ديمقراطية) ان الديمقراطية في مفهوم بحر العلوم (ان تقول الرأي وتتقبل الرأي الآخر بصدر رحب واسع وبمعالجة شفافة).

لايرى بحر العلوم تعارضاً بين قناعاته الديمقراطية وبين ايمانه والتزامه الديني، يقول: أنا في التزامي الاسلامي ومنذ نعومة اظفاري اعشق الديمقراطية، ووجهتها توجيهاً لايصطدم مع توجهاتي العقائدية العربية العراقية، واستطعت ان احل هذه المشكلة.

ولعلي كنت أول من نادى من الاسلاميين بالتوجه الديمقراطي، فأنا ارى ان هذا التوجه لايختلف ولايصطدم مع الاسلام).. فالديمقراطية آلية للوصول الى حكم سليم صحيح وسلطة بعيدة عن التحيز والتعصب والاهتمام بالذات).

وعن تقييمه لبرامج القوى السياسية التي تحتمل مساهمتها في تشكيل الحكومة المقبلة، وعن رؤيته لحل المعضلة السياسية الراهنة، يقول: انادي الآن بالاستحقاق الوطني، لست مؤمناً بأن يختزل الشعب العراقي برمته في مجموعة سواء اكانت طائفية ام عقائدية ام وطنية، الشعب العراقي مكونات متعددة استطاعت ان تجتمع بلون وآخر وكونت هذا الواقع السكاني لابد من ان تشارك جميع المكونات في تطوير البلاد.

ينبغي ان لايختزل الامر على جهة معينة مهما كانت صفتها، ائتلافاً او توافقاً او حواراً او غيرها، من غير الصحيح ان تختزل قضايا الوطن بيد جهة معينة لاننا عشنا جواً من الدكتاتورية والطغيان، ونحتاج الى جو جديد يرعى مقوماتنا الحياتية والفكرية والقومية، لنبلغ بالتالي المستوى الديمقراطي الذي لايمانعه الإسلام).

يعبر السيد بحر العلوم عن قناعة عميقة باهمية تشكيل مجلس امن قومي في البلاد، ياخذ على عاتقه ادارة الازمات، ووضع الاستراتيجيات الكبرى، فهو يرى ان (البرلمان المنتخب في الوقت الحاضر) بتركيبته، ليمثل حسب تصوري نقطة جهوية سواء للإئتلاف او للاخرين، ولن تمثل هذه النقطة واقع وطبيعة ظرف المجتمع الان) لذا يجد الحل في (مجلس للحكماء او مجلس لاهل الحل والعقد) مضيفاً (انا مقتنع بأن هذه الفكرة ضرورية لتثبيت وضعية البلاد وابعاد الدكتاتورية والطموحات الشخصية عن مجال السلطة).

محافظة واسط تنتقد آلية متعددة الجنسيات في تنفيذ المشاريع

واسط /المدى

أبدى محافظ واسط لطيف حمد الطرفه تحفظا على طبيعة مشاريع إعادة البنى التحتية التي نفذتها القوة متعددة الجنسيات في المحافظة في المدة الماضية وانتقدها بشدة وعدها شكلية غير مجدية ، معتبرا طريقة إحالة غالبيتها إلى المقاولين والشركات المحلية يكتنفها الغموض وتدور حولها الشكوك فيما هدد رئيس مجلس المحافظة بإيقاف العمل في مثل هذه المشاريع مستقبلا فيما لو نفذت دون علم المجلس بها وكيفية اختيارها واحالتها إلى المقاولين .

جاء ذلك في المؤتمر الموسع الذي نظمته الفرقة متعددة الجنسيات لمحافظات جنوب الوسط أمس الأول وحضره محافظ واسط ورئيس مجلس المحافظة ورؤساء الدوائر الخدمية ومسؤولو الأجهزة الأمنية في المحافظة لمناقشة واقع المشاريع المنجزة التي يؤمل العمل بها قريبا من قبل فريق التعاون المدني العسكري سيميك (CIMIC).

واستعرض الجنرال كروشا قائد الفرقة البولونية في منطقة جنوب الوسط المشاريع المنجزة والآليات المعتمدة في إحالتها إلى المقاولين والشركات المحلية وقال: أن فريق التعاون المدني العسكري يعتبر فريقاً للتنسيق والتعاون لدعم مهمة القيادة والسكان المحليين بما فيها من سلطات محلية ، ودولية ، ووطنية ومنظمات ووكالات غير حكومية مشيرا إلى ان مهمته تركزت على التعاون مع المنظمات الإنسانية ومنظمات إعادة الاعمار ضمن مسؤولية الفرقة متعددة الجنسية لجنوب الوسط في محافظتي الكوت والديوانية .

وأشار الى أن الفريق نفذ خلال الأشهر الستة الماضية، ٢٣٤، مشروعا في محافظات بابل، الديوانية، الكوت ، بكلفة ١٦ مليونا و، ٣٠٠ ألف دولار .

واوضح أن المشاريع المنفذة توزعت بواقع ، ٦٤ ، مشروعا في بابل بكلفة مليون ومائة ألف دولار و ، ١٢٧ ، مشروعا في الديوانية بكلفة سبعة ملايين و٤٠٠ ألف دولار و ، ٦٨ ، مشروعاً في الكوت بكلفة ثلاثة ملايين و٣٠٠ ألف دولار شملت قطاعات الكهرباء ولها ٧٠ مشروعا في المحافظات الثلاث بكلفة إجمالية بلغت خمسة ملايين و ٣٠٠ ألف دينار و (٥٠) مشروعا للماء والمجاري بكلفة أربعة ملايين و ٦٠٠ ألف دولار والتعليم له (٤٠) مشروعا بكلفة مليون و ٧٠٠ ألف دولار ومشاريع أخرى للرعاية الصحية الأولية والحكومة والقانون والمواصلات بلغ عددها ٨٣ مشروعا بكلفة إجمالية وصلت سبعة ملايين و٢٠٠ ألف دولار .

وبين أن العمل يتواصل الآن في ، (٣٤) ، مشروعا في المحافظات الثلاث تبلغ كلفتها خمسة ملايين ومائة ألف دولار منها ١٥ مشروعا للكهرباء بكلفة مليون و ٦٠٠ ألف دولار و تسعة مشاريع للماء والمجاري وثلاثة مشاريع للتعليم بكلفة ٤٠٠ ألف دولار وسبعة مشاريع متفرقة تشمل الرعاية الصحية والحكومة والقانون والمواصلات بكلفة مليون و ٦٠٠ ألف دولار مشيرا إلى انه تم إيجاد ، (٧٠٠٠) ، فرصة عمل مؤقتة و،(١٠٠٠) ، فرصة عمل دائمية واستثمار ، (١٧) ، مليون دولار .

وقال كروشكا أن تلك المشاريع أحيلت بعهدة الشركات المحلية والمقاولين العراقيين ضمن ضوابط منتظمة إلا انه لم يستبعد حصول الأخطاء واحيانا التقديرات الخاطئة في معرفة مدى أهمية هذا المشروع أو ذاك وأيد فكرة تشكيل لجنة ثلاثية في المستقبل القريب للنظر في آلية إقرار ودراسة واحالة المشاريع الجديدة حتى تكون مجدية ونافعة وتنفذ وفق المواصفات المطلوبة .

العراق يقرر تقليص استيراداته النفطية ويجدول ديونه مع تركيا

بغداد/ المدى

اعلن الناطق الرسمي لوزارة النفط عاصم جهاد عن توصل وفد الوزارة والجانب التركي الى الاتفاق حول تسديد المبالغ المترتبة على العراق حيث تم الاتفاق على تقسيط المبلغ الى دفعات حتى نهاية عام ٢٠٠٦ وبنسبة فائدة ٣٪ عن المبلغ الذي قدر (بمليار دولار) وقال انه تم الاتفاق ايضاً على أستمرار تدفق المشتقات النفطية عبر الحدود العراقية-التركية مع تشكيل لجنة مشتركة للنظر المتعلقات الخاصة ببعض الشركات التركية من اجل تسويتها.

واكد جهاد ان العراق قرر تقليص استيراداته النفطية بحدود (٥٠٪) خلال عام ٢٠٠٦ والقرار اتخذ من قبل وزارة المالية.

واشار الى ان ازمة (الغاز السائل) كان لها عدة أسباب تزامنت في وقت واحد، اهمها تلكؤ وصول الغاز المستورد من تركيا بسبب المشاكل المالية الذي تزامن مع استهداف انبوب الغاز الذي يزود مصفى بيجي ما ادى الى تدني مستويات الانتاج وتزامناً مع ايقاف الصادرات العراقية عبر المرافئ الجنوبية فضلاً عن زيادة الطلب على مادة الغاز في شهر محرم الحرام مع انخفاض درجات الحرارة في البلاد.

مشيراً الى ان الازمة تحصل في وقت واحد الا ان انفراجها يحتاج وقتاً اطول.

وبين جهاد ان الوزارة اتخذت قراراً بايقاف تجهيز المعامل الاهلية (بالغاز السائل) بشكل وقتي بضمان انتاج كمية اكبر من قبل المعامل الحكومية وذلك يتم بمراقبة شديدة على أوزان الاسطوانات وتوزيعها بالتعاون مع المجالس البلدية.

ووصف جهاد بان أيقاف تجهيز المعامل الأهلية ساهم بشكل مباشر في تخفيض اسعار الاسطوانات بالسوق السوداء مع ضمان حصول أكبر عدد ممكن من المواطنين على الغاز بعد تقليص الكمية وفق البطاقة الوقودية وهذه الاجراءات اتخذت لشهر شباط الجاري فقط.

وعلى صعيد متصل اكد مدير شعبة الغاز التابعة لشركة توزيع المنتجات النفطية عماد فكتور ان لدى الشركة (٣٧) معمل غاز حكومي واهلي تزود بمادة الغاز السائل من (شركة الغاز) الا ان المادة في الآونة الاخيرة قليلة جداً ولا تسد حاجة المواطن.

وأفاد فكتور بأن انتاجنا عند توفر المادة كان بحدود (١٢٠ الف اسطوانة) اما الان فالانتاج يتراوح مابين (٦٠-٧٠) الف اسطوانة وهناك عجز في الانتاج ويرافقه عجز في الايام السابقة لذا اصبحت الحاجة اكبر واصبحت هنالك تراكمات بسبب قلة الغاز الوارد.

واوضح فكتور ان شحة الغاز أدت الى ارتفاع اسعار الاسطوانة الواحدة الى اكثر من (١٠ آلاف دينار) جاء بسبب استغلال الكثير من ضعفاء النفوس والجشعين في كل مجالات الحياة وليس محصوراً على (المحروقات) للاستفادة المادية.

الا ان اجهزة الرقابة موجودة حالياً لمتابعة الموضوع فضلاً عن اشراف ومشاركة المجالس البلدية في بغداد ومرافقة الباعة الجوالين في عملية التوزيع.

واكد مدير شعبة الغاز ان المعامل الحكومية البالغ عددها (٢٥) معملا مخصص لها معمل غاز الدورة حصراً ولايتم تزويد المعامل الاهلية بسبب ان المعامل الحكومية مطالبة بكمية أنتاج يومي وعند توقف المعمل لاي سبب كان يزود بصهاريج (الغاز الفل) من معمل التاجي ومبيعاتنا في الساحات الحكومية بالتسعيرة الرسمية بمبلغ (٦٠٠ دينار) للاسطوانة الواحدة.

وانحى عماد فكتور باللائمة على بعض المواطنين الذين يتعاملون مع الجشعين من الباعة الجوالين والذين يستبدلون اسطوانات الغاز متنازلين عن واحدة او اثنتين للباعة والباعه بدورهم يستفادون منها عند الاستبدال ليتم بيعها بالسعر التجاري الذي وصل الى ٥ الاف دينار وربما يزيد!

لافتاً النظر الى ان الشركة منحت وكالات جديدة مشترطة ان يكون النقل عبر سيارات حمل صغيرة (KIA) سعة (٥٠) اسطوانة وهي ظاهرة حضارية فضلاً عن تلافي سقوط الاسطوانات وسهولة التعامل معها ولشمول اكبر عدد ممكن من الوكلاء.

مشيراً الى ان عدد المحطات الاهلية المشيدة (١٢٨) و (٢٥) حكومية موزعة على جانبي الكرخ والرصافة وهناك عقوبات رادعة للمخالفين حيث تصل العقوبة الى غرامة تصل الى مليوني دينار للمرة الاولى و ٤ ملايين دينار في الثانية و ٨ ملايين دينار في الثالثة للمحطات الاهلية..

أما بالنسبة للحكومية فالعقوبات تطول الموظفين ويترتب عليها عقوبات أدارية ولجان تحقيقية منها إبعادهم عن العمل لفترات متفاوتة تصل اكثر من ٥ سنوات.

البنك الدولي يخصص ٥ ملايين دولار لدعم شبكة الحماية الاجتماعية

بغداد / حنان التميمي

قال الدكتور ادريس هادي صالح وزير العمل والشؤون الاجتماعية: ان البنك الدولي قرر تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار لدعم برنامج شبكة الحماية الاجتماعية للحصول على احدث الاساليب والطرق التكنولوجية واجهزة الحواسيب لتوزيعها على اقسام شبكة الحماية الاجتماعية في بغداد والمحافظات.

واكد الوزير ان الوزارة وبتعاونها مع المنظمات والمؤسسات الدولية تعمل على تذليل العقبات والمشاكل التي تعترض تنفيذ برنامج شبكة الحماية الاجتماعية الذي يشمل بحدود مليون عائلة عراقية في عموم المحافظات.

وبين الوزير خلال لقاء موسع مع مدراء الرعاية الاجتماعية في المحافظات ان العمل الدقيق والسليم هو الطريق الاصوب لانجاح هذا المشروع الانساني الكبير.

واوضح ان المرحلة المقبلة تتطلب منا استخدام احدث الطرق التقنية والتكنولوجية لتسهيل معاملات المواطنين المستفيدين من هذا البرنامج وتوزيع الاعانات على العوائل من خلال تسلم معاملاتهم عن طريق البريد الالكتروني والقضاء على الاساليب والتقاليد الروتينية التي كان معمولاً بها سابقاً.

مشيراً الى ضرورة التفاعل الحي والصميمي بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية في اقضية ونواحي العراق وتدقيق العوائل المستفيدة كفريق عمل واحد، بروح شفافة وبعقول ناضجة ومبدعة وايصال المعلومات الى المواطنين بكل يسر وسهولة، مؤكداً ربط المحافظات بقاعدة المعلومات في مركز الوزارة لتنفيذ برنامج شبكة الحماية الاجتماعية.

ندوة علمية تناقش مشكلة الإدمان الدوائي في العراق

بغداد/ قيس عيدان

ناقش عدد من الاطباء المختصين في الصحة النفسية مشكلة الإدمان الدوائي المستشري في العراق وسبل التصدي لهذه الظاهرة.

جاء ذلك خلال الندوة الوطنية التي اقامها مكتب المستشار الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة التي أقيمت يوم امس بحضور الدكتور عبد المطلب علي صالح وزير الصحة ووكلاء الوزارة وعدد من الكوادر الطبية المتخصصة في هذا المجال.

الوزير استعرض في كلمة بالمناسبة احتياج الواقع الصحي مثل هذه الندوات لاسيما بعد ان استشرت ظاهرة استخدام الادوية ذات التأثير النفسي داعياً الى ضرورة القاء الضوء على هذه الظاهرة الخطرة بشكل مكثف لاسيما تعرض العديد من الاطباء للضغط من قبل البعض لاجبارهم على صرف ادوية ذات التأثير النفسي وضرورة وضع التوصيات المناسبة والكفيلة للحد من هذه الظاهرة.

مؤكداً دعم الوزارة لجميع الاطباء في هذا المجال والخروج بنتائج تخدم الصحة العامة.

من جانبه اشار الدكتور صالح فخر الدين المستشار الوطني للصحة النفسية الى ان الدعم الذي تحصل عليه الصحة النفسية في العراق هو فريد من نوعه في العالم وهو موضع فخر لجميع العاملين في مجال الصحة النفسية.

مؤكداً ان استخدام المؤثرات النفسية هو ظاهرة مستشرية في البلدان المتقدمة مبيناً ان الندوة ومن خلال البحوث العلمية التي ستطرح ستخرج بتوصيات تكون آلية عمل ونعمل جميعاً على تفعيلها من اجل الصحة العامة.